مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9775

الاثنين، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة باربرا وودورد	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إفستيغنيفا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة شاندا
	سيراليون	السيد جورج
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة إدواردس
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميليري
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد لشؤون الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ بإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد الخياري.

السيد الخياري (*تكلم بالإنكليزية*): أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 31 تشرين الأول/أكتوبر من خلال وكالة الأنباء الرسمية لديها أنها أطلقت قذيفة تسيارية عابرة للقارات من طراز هواسونغ-19، حوالي الساعة 7/11 صباحا بالتوقيت المحلي، في وقت سابق من ذلك اليوم. وحلقت القذيفة لمسافة تقارب ألف كيلومتر ولمدة ساعة و 26 دقيقةعلى ارتفاع يناهز 000 7 كيلومتر قبل أن تسقط في البحر. ووصفت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عملية الإطلاق الأخيرة بأنها تجربة حاسمة للغاية سمحت بتحيين المعطيات الأخيرة عن قدرات البلد الاستراتيجية فيما يتعلق بالقذائف. ومما يؤسف له أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تصدر أي إخطارات تتعلق بالسلامة الجوية أو البحرية، مما يشكل خطرا كبيرا على الطيران المدني الدولي وحركة الملاحة البحرية الدولية ويهدد باحتمال وقوع حوادث غير مقصودة.

لقد أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما لا يقل عن 11 قذيفة تسيارية عابرة للقارات منذ أن أعلنت عن خطتها الخمسية للتطوير العسكري في كانون الثاني/يناير 2021 التي تهدف إلى اكتساب قدرات عسكرية جديدة. وقد سجلت القذيفة هواسونغ-19 أرقاما قياسية جديدة من حيث مدة التحليق والارتفاع إذ أنها تشكل ثاني قذيفة تسيارية عابرة للقارات تعمل بالوقود الصلب تطورها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تحتاج إلى التزود بالوقود قبل الإطلاق. وتفيد التقارير بأنها أكبر من سابقتها، هواسونغ-19، وقد تكون قادرة على حمل رؤوس حربية أكبر أو حتى رؤوس حربية متعددة.

ويثير إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذيفة تسيارية أخرى عابرة للقارات قلقا بالغا ويشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الإقليمي. وعلى الرغم من جلسات مجلس الأمن العديدة في عامي 2023 و 2024، لم تستجب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للدعوات المنادية بالامتناع عن القيام بعمليات إطلاق أخرى.

وأدان الأمين العام بشدة عملية إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لهواسونغ-19 التي تنتهك بوضوح قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ودعا مرة أخرى إلى وقف التصعيد؛ والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ وتهيئة بيئة مواتية للحوار واستئناف المحادثات، مع التأكيد على أن المشاركة الدبلوماسية تظل السبيل الوحيد لتحقيق السلام المستدام؛ وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي إخلاءً كاملًا يمكن التحقق منه.

ولا يزال يساورنا بالغ القلق إزاء تزايد التوترات في شبه الجزيرة الكورية. ولا يزال سعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الدؤوب إلى تنفيذ برامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، يقوض النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تقوم عليها.

وهناك حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير عملية للحد من التوترات وتغيير هذا المسار الخطير. ونشجع جميع الدول الأعضاء على السعي إلى الوحدة وعلى تهيئة بيئة مؤاتية للحوار والتعاون. وفي هذا المنعطف الحافل بالتحديات لضمان السلام والأمن العالميين، لا بد من إعطاء الأولوية لوقف التصعيد والعمل على تحقيق الاستقرار والأمن في شبه الجزيرة الكورية.

والأمم المتحدة وشركاؤها على استعداد لمساعدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها. وندعو سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تيسير العودة الكاملة للمنسق المقيم للأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القُطري. وستعزز العودة الجماعية للمجتمع الدولي الدعم الدولي لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وستيسر المضي قدما نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد الخياري على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. ويتطلع وفد بلدي إلى العمل معكم، سيدتي، عن كثب أثناء قيامكم بمهامكم. وأود أن أشكر أيضا الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

تدين الولايات المتحدة بأشد العبارات الممكنة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 20 تشرين الأول/أكتوبر قذيفة تسيارية عابرة للقارات في انتهاك مباشر لقرارات مجلس الأمن المتعددة. وتواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المضي قدما في برنامجها غير القانوني للقذائف التسيارية حيث أطلقت حتى الآن أكثر من 100 قذيفة تسيارية منذ بداية عام 2022. وتشكل كل تجربة من تلك التجارب انتهاكا صارخا لقرارات المجلس. وتعمل كل تجربة على تبصير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالثغرات في قدراتها وتسمح لبيونغ يانغ بمواصلة تطوير برامجها المتعلقة بالأسلحة. إنها محاولات غير مقبولة لتقويض السلام والأمن العالميين تجعلنا جميعًا أقل أمنًا.

ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية مساءلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولكننا نجتمع اليوم مرة أخرى لأن عضوين من أعضاء المجلس – الصين وروسيا – وفّرا مرارا وتكرارا الحماية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما أسهم في التطبيع مع هذه التجارب وشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مواصلة انتهاك الجزاءات التي يفرضها المجلس وقراراته. ومع أن روسيا والصين عضوان دائمان في المجلس، فقد وفرا بلا خجل الحماية لبيونغ يانغ من أي عقاب على أعمالها أو حتى إدانتها. وفي آذار/مارس، قدّمت روسيا لكيم جونغ أون هدية بإنهاء ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) (انظر S/PV.9591) بينما تزود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية روسيا بالقذائف التسيارية وغيرها من الأسلحة في حربها الوحشية ضد أوكرانيا. وأظهرت الصين للعالم بوضوح موقفها من كبح انتشار أسلحة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عندما امتنعت عن التصويت على تجديد ولاية فريق الخبراء.

ولم يكن مفاجئًا أن تتجرأ بيونغ يانغ على مواصلة تطوير برامجها غير القانونية المتعلقة بالقذائف التسيارية والأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل بسبب الحماية التي توفرها موسكو وبيجين لها من إجراء فحص دقيق لأنشطتها التي تنتهك الجزاءات المفروضة.

لكن استعداد روسيا لانتهاك قرارات الجزاءات الصادرة عن المجلس علانية وتعريض السلام والأمن الدوليين للخطر لا يعرف حدودا، حيث إن روسيا تدرب جنود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل غير قانوني على أراضيها. لقد أرسلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نحو 000 10 جندي إلى روسيا. وقامت القوات الروسية بتدريب هؤلاء الجنود على عمليات المدفعية وتشغيل الطائرات غير المأهولة والعمليات الأساسية للمشاة.

إن تلقي أو تقديم جنود من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأي تدريب أو أي مساعدة أخرى تتعلق باستخدام القذائف التسيارية أو غيرها من الأسلحة انتهاك مباشر للقرارات 1718 (2006) و 1874 (2009) و 2270 (2016). وتأتي هذه الأعمال الفظيعة الأخيرة في الوقت الذي تواصل فيه روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاك هذه القرارات نفسها بنقل أسلحة فتاكة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى روسيا – وهي أسلحة استخدمتها روسيا ضد أوكرانيا، بما في ذلك ضد أهداف مدنية.

ولم نشهد بعد انتشار جنود من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ساحة القتال ضد قوات أوكرانيا، ولكننا نتوقع أن يفعلوا ذلك في

الأيام المقبلة. وتشير طبيعة التدريب الذي تقدمه روسيا لهذه القوات، بما في ذلك تطهير الخنادق والسيطرة على المواقع، إلى أن روسيا تعتزم استخدامها في عمليات الخطوط الأمامية. وإذا شاركت هذه القوات في العمليات القتالية أو عمليات الدعم القتالي ضد أوكرانيا، فإنها ستصبح أهدافا عسكرية مشروعة.

ولنكن واضحين: إذا دخل جنود من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في القتال، فإن ذلك سيبين يأس روسيا المتزايد في حربها ضد أوكرانيا. وسيدل أيضا على مستوى غير مسبوق من التعاون العسكري المباشر بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مع ما يترتب على ذلك من آثار أمنية في أوروبا ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ.

كان جميع أعضاء المجلس يدينون باستمرار تهديد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الخطير والمتزايد للسلام والأمن الدوليين. كما كان جميع أعضاء المجلس يلتزمون تماما بالتقيد بقرارات مجلس الأمن التي ترمي إلى صون السلام والأمن الدوليين. ولكن الصين وروسيا تمنعان المجلس الآن من التنديد بسلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والتطورات الأخيرة تهددنا جميعا.

على جميع الدول الأعضاء التزام بتنفيذ التدابير الملزمة قانونا بموجب قرارات مجلس الأمن بأمانة. وأقول لزملائي الروس والصينيين إن الوقت قد حان لوقف العرقلة والانضمام إلى بقيتنا في الإعراب عن إدانة موحدة وواضحة لسلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ودعوة جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن تنفيذا كاملا وأمينا والعمل معا لمنع أنشطة الشراء التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتدفقات الإيرادات، التي تدعم برامجها غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية.

وردا على التطورات الأخيرة، قدمت الولايات المتحدة بيانا صحفيا كان يرمي إلى إدانة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذيفة تسيارية عابرة للقارات في انتهاك مباشر لقرارات المجلس. ومن المؤسف أن روسيا والصين لم تتمكنا من الانضمام إلينا في الإعراب عن إدانة موحدة ودعم تدابير المجلس الملزمة قانونا التي تسعى إلى صون السلم والأمن الدوليين.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد الخياري على إحاطته.

في 30 تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت كوريا الشمالية قذيفة تسيارية عابرة للقارات. ويُعتقد أن القذيفة وصلت إلى ارتفاع يزيد عن 7 600 كيلومتر قبل أن تسقط في البحر قبالة سواحل اليابان. وتنضم فرنسا إلى الأمين العام في إدانة هذا الإطلاق. ونؤكد لكوريا الجنوبية واليابان تضامننا الكامل في ضوء هذا الاستفزاز الجديد.

يأتي هذا الإطلاق بعد سلسلة طويلة من انتهاكات قرارات مجلس الأمن. فقد أجرت كوريا الشمالية، منذ عام 2022، أكثر من مائة عملية لإطلاق قذائف تسيارية، من بينها عدة قذائف عابرة للقارات، ووضعت في المدار ساتلا عسكريا باستخدام تكنولوجيات القذائف التسيارية. وفي الوقت نفسه، واصلت تشديد خطابها النووي. وفي أيلول/سبتمبر 2023، كرست في دستورها حيازة الأسلحة النووية. وتباهى النظام الكوري الشمالي بأن عملية الإطلاق التي جرت في 30 تشرين الأول/أكتوبر أظهرت للعالم الطابع الذي لا يمكن عكس مساره لما أحرزته من تقدم في تطوير منظومات إيصال الأسلحة النووية.

فمن ذا الذي يستطيع، في ظل هذه الظروف، أن يزعم كما فعل وزير الخارجية الروسي، أن نزع السلاح النووي في كوريا الشمالية مسألة منتهية؟ ومنذ شهور، توفر روسيا لكوريا الشمالية غطاء دبلوماسيا مقابل دعمها في مواصلة حربها العدوانية ضد أوكرانيا. وتم تسليم قذائف تسيارية كورية شمالية إلى روسيا واستُخدمت في أوكرانيا، في انتهاك لقرارات المجلس. نحن نشعر بالقلق إزاء نشر قوات كورية شمالية مؤخرا في روسيا. فهو يمثل تصعيدا في دعم كوريا الشمالية للعدوان الروسي. وتؤكد فرنسا من جديد أن أي مشاركة لجنود كوريا الشمالية في حرب عدوانية ضد دولة ذات سيادة سيكون انتهاكا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إن روسيا تتيح لكوريا الشمالية الإفلات من العقاب والمساعدة في تطوير برامجها غير القانونية، مقابل هذا الدعم. فقد استخدمت حق

النقض ضد تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) (انظر S/PV.9591)، الذي ظل يعمل على مدى أكثر من 15 عاما بشأن انتهاكات جزاءات المجلس. ولا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء ما يمكن أن تطلبه بيونغ يانغ في المقابل من حيث التعاون العسكري والتكنولوجي.

وتقع على عاتق روسيا مسؤولية إنهاء هذا التقارب العسكري غير المشروع فورا والامتناع عن التنصل من مسؤولياتها كعضو دائم في مجلس الأمن. فتعزيز برامج كوريا الشمالية للأسلحة النووية والقذائف التسيارية يهدد استقرار شبه الجزيرة الكورية، ويضعف النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية، ويعرض السلام والأمن الدوليين للخطر. وذلك ليس من مصلحة أحد؟

وتدعو فرنسا مرة أخرى كوريا الشمالية وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن. وتدعو كوريا الشمالية إلى وقف أعمالها المزعزعة للاستقرار، والدخول اخيرا في حوار – بهدف نزع السلاح النووي نزعا كاملا لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه – وإعطاء الأولوية لرفاه سكانها على تطوير ترسانتها النووية بتسريع إعادة فتح حدودها وعودة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأشكركم على عقد جلسة اليوم البالغة الأهمية، التي طلب عقدها سبعة من أعضاء المجلس، بما في ذلك اليابان. وأشكر أيضا الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

يجب أن أبدأ بالإعراب عن إدانتنا القوية لإطلاق كوريا الشمالية قذيفة تسيارية عابرة للقارات مرة أخرى، في انتهاك للعديد من قرارات مجلس الأمن. وتشير التقديرات إلى أن هذه القذيفة التسيارية الأخيرة العابرة للقارات سقطت في المياه قرب اليابان، على بعد لا يزيد على 200 كيلومتر من جزيرة هوكايدو. ويشكل إطلاق هذه القذيفة تهديدا أكثر من أي وقت مضى، حيث حلقت على ارتفاع يزيد عن 000 7 كيلومتر وسجلت زمن تحليق بلغ حوالي 86 دقيقة – وهو أعلى وأطول مسار لأي قذيفة أطلقتها كوريا الشمالية حتى الآن. وإضافة إلى ذلك، فإن مداها المقدر بـ 000 15 كيلومتر يغطي ثلاثة أرباع الكرة الأرضية. وزاد إطلاق هذه القذيفة من تفاقم الحالة الأمنية ليس في المنطقة فحسب، بل في العالم بأسره، كما أنه جلب أخطر تهديد حتى الآن من كوريا الشمالية لجميع المواطنين في المنطقة وخارجها.

وأؤكد من جديد على أن إطلاق كوريا الشمالية للقذائف التسيارية يقوض السلام والأمن الدوليين اللذين أناط ميثاق الأمم المتحدة بالمجلس المسؤولية الرئيسية عن صونهما. وأحث جميع أعضاء المجلس على إعادة تأكيد التزامهم بالميثاق – أهم صك من صكوك السلام العالمي – والتعبير عن رد موحد وقوي على هذا الحادث غير المبرر.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أن كوريا الشمالية تواصل تطوير برامجها غير المشروعة للأسلحة النووية والقذائف التسيارية، وتنتهك بلا هوادة قرارات مجلس الأمن. لقد مر نصف عام على إنهاء ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) قسرا بسبب استخدام روسيا المؤسف لحق النقض (انظر S/PV.9591). ومنذ ذلك الحين، تزايد تعاونها العسكري مع كوريا الشمالية، بما في ذلك التطور الأخير المتمثل في إرسال قوات كورية شمالية إلى روسيا. ولا يمكننا أن نكتفي بالصمت في الوقت الذي نرى فيخ استمرار انتهاكات قرارات مجلس الأمن والتهرب من تنفيذها في مختلف المجالات. ولذلك، قررت اليابان، بالتعاون مع البلدان التي تتفق معها في التفكير، إطلاق آلية جديدة، هي فريق رصد الجزاءات المتعدد الأطراف بغية ملء الفراغ الكبير الذي تركه فريق الخبراء والمساعدة في التنفيذ الكامل لقرارات المجلس ذات الصلة.

وقد ناقشنا للتو هذه المسألة في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9767)، ولكن علي أن أثير مجدداً نقطة، وهي أن التعاون العسكري بين روسيا وكوريا الشمالية يثير قلقاً بالغاً لدى المجتمع الدولي. وشهدنا جُرم روسيا في شرائها لقذائف تسيارية من كوريا الشمالية، وكذلك تدريبها لجنود كوريين شماليين، وكلا الأمرين

يشكلان انتهاكاً خطيراً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، كما تشكل مشاركة كوريا الشمالية في الحرب العدوانية الروسية غير المبررة ضد أوكرانيا انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، بما في ذلك الميثاق. واستمعنا بعناية إلى وفدي روسيا وكوريا الشمالية الأسبوع الماضي في جلسة مجلس الأمن بشأن صون السلام والأمن في أوكرانيا، حيث قالا إن تعاونهما يمكن تبريره كحق من حقوق الدول ذات السيادة، ولكن لا يمكن أبداً تبرير التعاون العسكري غير المشروع الأخير بأي حال من الأحوال وفي أي وقت وفي أي مكان من العالم.

وما فتئت كوريا الشمالية تتجاهل وتنكر التزاماتها الدولية من خلال السعي لتحقيق طموحاتها العسكرية على حساب رفاه شعب كوريا الشمالية، حتى في الوقت الذي لا تلبى فيه احتياجاته الكبيرة. وينبغي ألا نتجاهل أيضاً انتهاكات وتجاوزات كوريا الشمالية لحقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكاتها وتجاوزاتها بحق المختطفين من اليابان والمعتقلين من جمهورية كوريا.

أختتم بياني بحث كوريا الشمالية مجدداً وبقوة على عدم إجراء المزيد من عمليات الإطلاق وعلى الامتثال الفوري والكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكذلك المشاركة في الجهود الدبلوماسية وقبول الدعوات المتكررة إلى الحوار.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة المجلس وأن أشكر سويسرا على توجيه أعمالنا في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأشكر أيضاً الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته الواقعية والزاخرة بالمعلومات.

انضمت مالطة إلى طلب عقد هذه الجلسة في أعقاب الاستفزاز الأخير من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولدينا اقتناع راسخ بأن مجلس الأمن يجب أن يقف متحداً في إدانة هذه الأعمال الخطيرة التي تشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات المجلس. ففي الأسبوع الماضي، اختبرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية عابرة للقارات تعمل بالوقود الصلب. وأفيد بأنها حلقت لمدة 86 دقيقة، وهي أطول مدة تحليق على الإطلاق تسجلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويبدو أيضاً أنها وصلت إلى ارتفاع يزيد على 7 000 كيلومتر. وهذا يعني أن هذه القذيفة يمكن أن تصل إلى أي مكان على وجه الأرض إذا أُطلِقت بزاوية أوسع. وهذا تقدم مقلق للغاية في برنامج القذائف التسيارية غير القانوني لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولا يمكن أن يمر دون رد. وتدين مالطة بشدة التجربة الأخيرة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذائف تسيارية عابرة للقارات. وندين أيضاً نشرها لقوات وتزويدها روسيا بالأسلحة دعماً لحربها العدوانية ضد أوكرانيا في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. وتنتهك هذه الأعمال أيضاً قرارات مجلس الأمن المتعددة وتشكل تهديداً كبيراً للسلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وخارجها.

عندما اجتمع أعضاء المجلس للتصدي بشكل جماعي لهذا التهديد الخطير لعدم الانتشار، فُرضت مجموعة شاملة من الجزاءات. وفي المقابل، تُظهر التطورات الأخيرة أن تقاعس المجلس يشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي وقت سابق من هذا العام، انتهت ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006). ومنذ ذلك الحين، ظلت الأعمال الخطيرة التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دون رادع. وعلى الرغم من إنهاء عمل الفريق، لا تزال الجزاءات قائمة ويجب أن تستمر جميع الدول الأعضاء في تنفيذها بالكامل. فأي عملية لنقل الأسلحة والذخائر والتكنولوجيا ذات الصلة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإليها غير قانونية ويجب إدانتها. ومرة أخرى، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف سلوكها غير القانوني والخطير والدخول في حوار مجدٍ والامتثال فوراً لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب عليها أن تتخلى تماما وبشكل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه عن برنامجها المتعلق بالقذائف النووية والتسيارية وأن تعود فوراً للامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة لأسلحة نووية.

ومن المؤسف أن تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إعطاء الأولوية لتعزيز قواتها العسكرية على حساب رفاه شعبها.

ولا يقتصر الأمر على تطوير وتسريع برنامجها غير المشروع لأسلحة الدمار الشامل من خلال ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بل إن موارد النظام الشحيحة تُحَوَّل عن تلبية الاحتياجات الحقيقية للسكان. ولا تزال مالطة تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المتردية في البلد، حيث يحتاج أكثر من 10 ملايين شخص إلى المساعدة. ونثني على أعمال اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1718 التي تهدف إلى كبح الطموحات العسكرية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مع تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان من خلال إنشاء آلية لمنح الإعفاءات لأسباب إنسانية. ونكرر دعوتنا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى السماح للأمم المتحدة والوكالات الأخرى بدخول البلد لتقديم المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها.

في الختام، نؤكد مرة أخرى على أهمية السلام الشامل والدائم في شبه الجزيرة الكورية. ولتحقيق ذلك، يجب أن يكون المجلس متحداً وأن يبعث برسالة لا لبس فيها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أنضم إلى المتكلمين الآخرين في تقديم الشكر إلى الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

نجتمع مرة أخرى في هذه القاعة بعد أن ناقشنا في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9767) إرسال قوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ثم أعربنا عن قلقنا البالغ ودعونا روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وقف تعاونهما العسكري غير القانوني. غير أن بيونغ يانغ تجاهلت مرة أخرى دعواتنا المتكررة لضبط النفس. وأطلقت كوريا الشمالية قذيفة تسيارية أخرى عابرة للقارات بعد جلستنا يوم الأربعاء الماضي مباشرة. وقد يكون هدفها صرف انتباه العالم عن قواتها في روسيا أو إظهار عظمتها أو كسب نفوذ دبلوماسي أثناء الانتخابات الرئاسية الأمريكية. وبغض النظر عن نيتها، فمن الواضح أنها كانت محاولة لتطوير تكنولوجيا القذائف، مما يجعل عملية الإطلاق انتهاكاً صارخاً آخر لقرارات مجلس الأمن المتعددة. وتدين جمهورية كوريا ذلك بأشد العبارات الممكنة.

لقد حطمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقذائفها التسيارية الجديدة العابرة للقارات التي تعمل بالوقود الصلب، والمعروفة باسم هواسونغ-19، الرقم القياسي للعمليات السابقة لإطلاق تلك القذائف من حيث زمن تحليقها البالغ 86 دقيقة ونقطة أوجها البالغة حوالي 700 7 كيلومتر. وأشرف كيم جونغ – أون بنفسه على عملية الإطلاق في الموقع، وقال:

”لن تغير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سياستها المتمثلة في تعزيز قواتها النووية أبدا“.

وتطرح عملية الإطلاق مرة أخرى سؤالاً جوهرياً: كيف يمكن لنظام فقير منبوذ أن يستمر في تطوير هذه البرامج المتنوعة للقذائف التسيارية بالرغم من نظام الجزاءات الصارم الذي فرضه مجلس الأمن؟ والجواب هو أنه لا بد أن تكون هناك ثغرات كبيرة تمكِّن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الحصول على ما يلزم من المعدات والمواد والتكنولوجيا لتطوير برامجها لأسلحة الدمار الشامل. قد يقول البعض إن برنامج القذائف النووية والتسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حالة نموذجية لإخفاق مجلس الأمن. ولكنه حالة نموذجية تبين ما سيواجهه العالم عندما لا تنفذ الدول الأعضاء قرارات مجلس الأمن بالكامل.

اقترحنا في كانون الثاني/يناير 2024، إثر انضمامنا إلى مجلس الأمن، تحديث قوائم المواد المحظورة المتعلقة بمجموعة موردي المواد النووية ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، عملاً بالقرارين 2087(2013) و 2094 (2013)، والتي كانت أُهملت في السنوات العديدة السابقة. وتهدف القوائم بشكل مباشر إلى كبح برنامج أسلحة الدمار الشامل لكوريا الشمالية. وهي لا تفرض جزاءات إضافية. ولكن بعد أشهر من المداولات، فشلت اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) في تحديث القوائم بسبب معارضة عضوين دائمين في مجلس الأمن. وهذا مثال جيد على كيفية خلق ثغرات كبيرة في نظام الجزاءات المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

لقد رأينا بالفعل روسيا تحل فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006). كما سمعنا وزير الخارجية

الروسي بعد ذلك يقول إنه يعتبر نزع السلاح النووي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قضية منتهية. ولدي سؤال بسيط للغاية: من المستفيد؟ من الواضح أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وروسيا هما اللتان تواصلان صفقاتهما غير المشروعة للأسلحة.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي البلد الوحيد الذي أجرى تجربة نووية في هذا القرن – ليس مرة واحدة، بل ست مرات بالفعل. كما أنها البلد الوحيد الذي أساء استخدام النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بانضمامه إلى المعاهدة ثم انتهاكه للمعاهدة من الداخل ثم إعلان انسحابه من المعاهدة. لم ترفض أي دولة عضو أخرى في الأمم المتحدة قرارات مجلس الأمن بهذه الوقاحة مثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبمجرد أن يبدأ نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في التآكل والانهيار في نهاية المطاف، سيكون من الصعب للغاية استعادته. وسيكون لتداعيات ذلك تأثير عميق ودائم على السلام والأمن الدوليين. ولن يكون الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن بمنأى عن ذلك أيضاً.

وفي هذا الصدد، نود أن نلفت انتباه الدول الأعضاء إلى أن الفريق المتعدد الأطراف المعني برصد الجزاءات، وهو آلية متعددة الأطراف أنشئت حديثاً لتحل محل فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار 1718، سيساعد في التنفيذ الكامل لجزاءات الأمم المتحدة المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال رصد الانتهاكات والإبلاغ عنها. وتدعو جمهورية كوريا جميع الدول الأعضاء للانضمام إلى هذه الجهود الدولية لسد الفجوة التي أحدثها الاستخدام الروسي لحق النقض بشأن تجديد ولاية الفريق.

وبما أنني على يقين من أن ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سيكرر قريباً الحجج الخاطئة والمضللة التي يقوم عليها ما يسمى بالمعضلة الأمنية التي تعاني منها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتي تسببت فيها الولايات المتحدة وجمهورية كوريا، فإني أود أن ألقي بعض الضوء على مغالطات تلك الرواية التي لا أساس لها من الصحة، والتي كثيراً ما ترددها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأصدقاؤها القلائل.

إن الواقع الذي تواجهه كوريا الشمالية منذ فترة طويلة هو في الواقع ليس معضلة أمنية، بل معضلة تتعلق ببقاء النظام. إنه يدور حول الصراع المستمر للحفاظ على سلالة العائلة الحاكمة، الممتدة على مدى ثلاثة أجيال. وتذهب بيونغ يانغ إلى أبعد الحدود، وتتخذ تدابير متطرفة وقاسية للحفاظ على استمرار أكثر الديكتاتوريات غرابة في العالم، مدركةً تماماً أن هذا لن يكون مستداماً في نهاية المطاف.

ولهذا السبب تغرس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستمرار الخوف من الخارج وتفرض أسوأ أيديولوجية شمولية على شعبها، بينما تعزل نفسها عن العالم الخارجي في الوقت نفسه. ولتحقيق هذه الغاية، يتعين على النظام اختلاق وتعزيز الروايات المعادية للولايات المتحدة وجمهورية كوريا، وتطوير أسلحة نووية بلا هوادة لمواجهة الخصوم الأكثر منها تقدماً بكثير.

وقد شهدنا في الآونة الأخيرة المزيد من التحركات اليائسة والخطيرة من جانب بيونغ يانغ. ففي وقت سابق من هذا العام، أعاد زعيم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كيم جونغ أون، تعريف جمهورية كوريا – وهي دولة شقيقة لها تتشارك نفس الثقافة والتراث واللغة منذ آلاف السنين – لتصبح فجأة وبين عشية وضحاها دولة أجنبية.

وفي الشهر الماضي، قطعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تماماً السكك الحديدية والطرق الحالية التي تربط بين الجنوب والشمال عن طريق تفجيرها. إننا نعرف السبب – لطالما خشي النظام من الاتصال المباشر مع العالم الخارجي، ولا سيما مع جارته الدولة الحرة والمزدهرة. ويخشى ما سيحدث إذا استمر الكوريون الشماليون في مقارنة أنفسهم بإخوانهم وأخواتهم في الجنوب. والآن، تطالب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية اليائسة بمزيد من التضحيات من شعبها بإرسال قوات إلى روسيا. حتى أن وزيرة خارجية كوريا الشمالية أشارت إلى الغزو الروسي لأوكرانيا على أنه حرب عادلة ومقدسة خلال زيارتها لموسكو الأسبوع الماضي.

إن اتحاد هاتين الدولتين اليائستين ينذر بالخطر بشكل استثنائي، خاصة وأنهما تتجاهلان بشكل متكرر ميثاق الأمم المتحدة، وتنتهكان قرارات مجلس الأمن، بل وتمتلكان أسلحة نووية. ويقف المجتمع الدولي، بما في ذلك جمهورية كوريا، على أهبة الاستعداد لمساعدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولكن من دون حل معضلة بقاء نظامها، لا يمكن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تنتشل نفسها من الهاوية. ولن تؤدي الاستفزازات والسعي وراء البرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية إلا إلى تفاقم مصاعب بيونغ يانغ ومعضلتها. ويجب على أصدقاء بيونغ يانغ مساعدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مساعدة نفسها.

السيدة شاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): نشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته ونرحب بمشاركة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مداولاتنا.

تدين سويسرا إطلاق قذيفة تسيارية عابرة للقارات، من نوع جديد على ما يبدو، قادر على حمل عدة رؤوس حربية نووية. ويشكل تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستمر لمنظومات إيصال الأسلحة النووية وتشغيلها، إلى جانب برنامجها النووي، تهديداً للمجتمع الدولي بأسره. ويجري الاختبار في ظل حالة أمنية متوترة، وتشعر سويسرا بالقلق إزاء خطر التصعيد الكامن في هذه التصرفات. وسيترتب عن أي استخدام للأسلحة النووية عواقب إنسانية كارثية. يجب علينا أن نكثف جهودنا في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح النووي وأن نتمسك بالمحرمات النووية.

ويجب ألا نتردد في أداء واجبنا الجماعي في مواجهة تلك التحديات المتكررة. ولهذا السبب من الضروري أن يتحمل المجلس مسؤولياته. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة جوانب في هذا الصدد.

أولاً، تشكل عمليات الإطلاق هذه انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن الملزمة قانوناً وبالتالي للقانون الدولي. لذا فمن واجبنا الجماعي أن ندين تجارب القذائف التسيارية التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويجب على هذا البلد أن ينفذ التزاماته بموجب قرارات المجلس وأن يتخذ خطوات ملموسة نحو التخلي الكامل والقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه عن أسلحته النووية وقذائفه التسيارية والبرامج ذات الصلة. ونذكّر بأنه بينما تنطبق الالتزامات الناشئة عن القرارات في المقام الأول على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنها تنطبق على جميع الدول الأخرى، المطلوب منها تنفيذ الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن تنفيذاً فعالاً. وفي هذا الصدد، يساورنا بالغ القلق إزاء التقارير التي تفيد باحتمال وقوع انتهاكات خطيرة لقرارات مجلس الأمن من جانب روسيا، وهو ما أشرنا إليه في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9767).

ثانياً، يجب ألا يُترك شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلف الركب. ويجب أن تتوقف الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان علاوة على إفلات مرتكبيها من العقاب. وثمة صلة بين البرنامج النووي وبعض ما يُرتكب من انتهاكات لحقوق الإنسان، وينبغي للمجلس أن ينظر في كيفية المضي في معالجة تلك الصلة. ونرحب بالدلائل على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تخفف قيودها المشددة فيما يتعلق بالجائحة. وينبغي ألا تشكل تلك القيود بعد الآن عقبة رئيسية أمام تقديم المساعدات الإنسانية. ويجب أن يسير فتح حدود البلد جنباً إلى جنب مع إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق. وتحقيقاً لذلك، يكتسي دخول الموظفين الدوليين إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أهمية أساسية.

ثالثاً، إن ثمة دوراً مهماً للمجلس والأمم المتحدة ككل في تشجيع الحوار ووقف التصعيد والسعي إلى إيجاد حلول دبلوماسية. وهناك استعداد للدخول في حوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ودعم جهود الحوار تلك، ونرحب بجميع محاولات التبادل بين الأطراف وجميع تدابير التهدئة من جانبهم. ونشجع على الاستفادة من المساعي الحميدة للأمين العام وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الدخول في حوار بناء مع المجلس ومنظومة الأمم المتحدة.

ولطالما كان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي أولوية بالنسبة للأمم المتحدة والمجلس، وفي إطار ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79)، التزمنا جميعاً بتعزيزهما ومنع تآكل المعايير

الدولية القائمة. فيجب علينا ألا نفشل في تلك المهمة. ومن أجل إيجاد حل سياسي، لا بد للمجلس من أن يخرج عن صمته. ولكي تكون الدعوة للحوار فعالة، يجب أن تتمحور حول موقف موحد. وتشجع سويسرا كل الجهود المبذولة في ذلك الاتجاه وتدعمها. وستظل سويسرا، من جانبها، ملتزمة داخل المجلس ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) وعلى الأرض بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وإحلال السلام فيها.

السيدة إدواردز (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته وأرحب بمشاركة ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه الجلسة.

إن غيانا تدين الانتهاكات المستمرة لقرارات مجلس الأمن. ونظل نشعر بالجزع إزاء استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطلاق القذائف التسيارية في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك إطلاق قذيفة تسيارية عابرة للقارات في 30 تشرين الأول/أكتوبر. ونشير بقلق إلى أن عمليات الإطلاق هذه لا تزيد من التهديد الأمني للبلدان المجاورة فحسب، بل تعمل كذلك على تقويض نظام عدم الانتشار العالمي.

وقد شهدنا في الأشهر الأخيرة العواقب الكارثية التي أعقبت تصعيد التوترات في مناطق أخرى، الأمر الذي يؤكد ضرورة تجنب حدوث حالة مماثلة في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة ككل. وفي ذلك الصدد، تدعو غيانا الأطراف مرة أخرى إلى الدخول في حوار وبذل جهود دبلوماسية من أجل حل التوترات وضمان السلام في شبه الجزيرة.

ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تفي بالتزاماتها بموجب قرارات المجلس وأن تتخلى عن برنامجها للقذائف التسيارية إلى جانب برامجها للأسلحة النووية وغيرها من برامج أسلحة الدمار الشامل بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

وتظل غيانا على قناعتها الراسخة بأن السبيل الوحيد لمنع استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو إزالتها إزالة كاملة. ونعيد تأكيد إيماننا بأن نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية هو مفتاح تحقيق ذلك الهدف، وهو أمر بالغ الأهمية لتعزيز السلام والأمن الدوليين.

وختاما، تعيد غيانا تأكيد التزامها بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك من خلال دعم عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006).

السيد فرنانديز (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أبدأ بشكر رئاسة المملكة المتحدة على تنظيم هذه الإحاطة، وأعرب عن تقديرنا للولايات المتحدة وفرنسا واليابان ومالطة وجمهورية كوريا وسلوفينيا والمملكة المتحدة على طلب عقد هذه الجلسة. كما أشكر السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد لشؤون الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، على إحاطته الشاملة بشأن الموضوع قيد النظر. وننوه بحضور ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه الجلسة.

تتطلب التفاعلات المعقدة للحالة في شبه الجزيرة الكورية اتخاذ إجراءات حذرة ومدروسة. ويجب علينا أن نشدد على أن أي إجراءات أحادية الجانب وخطاب تحريضي لن تؤدي إلا إلى تصعيد التوتر.

وتشير آخر التطورات والتقارير إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أجرت تجربة إطلاق قذيفة تسيارية جديدة متطورة عابرة للقارات، محققة ارتفاعاً ومدة تحليق غير مسبوقين مقارنة بعمليات الإطلاق السابقة. وفي وقت لاحق، أجرت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان تدريبات عسكرية ثلاثية لإظهار استعدادها وتصميمها على التصدي لبرامج كوريا الشمالية الصاروخية المتقدمة. وأدت تلك التطورات المثيرة للقلق إلى تدقيق وإدانة متزايدين من المجتمع الدولي، الأمر الذي زاد من حدة التوترات الإقليمية. وتسلط تلك الحالة الضوء على الحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون الدولي وتجديد الالتزام بالحلول الدبلوماسية. وفي ذلك السياق، تدعو موزامبيق بإلحاح إلى إجراء حوار حقيقي وتفاهم متبادل بين الأطراف وتحث على ذلك من أجل الحد من التوترات وبناء الثقة الضرورية لتحقيق الاستقرار الدائم في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة الأوسع.

وعلى الرغم من أن التركيز المباشر لهذه الإحاطة ينصب على شبه الجزيرة الكورية، يجب علينا أن نسلم بأن الخطاب الأوسع نطاقاً

بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح النووي بين الدول الأعضاء اكتسب إلحاحاً غير مسبوق، إذ أدى تضاؤل الثقة بين الدول إلى تسارع العسكرة النووية، مشكلا تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين.

وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الإطار الأساسي للجهود العالمية لمنع انتشار الأسلحة النووية والنهوض بأهداف نزع السلاح النووي. وتظل إمكانات الأسلحة النووية والعواقب المدمرة للحرب النووية واضحة بشكل لا لبس فيه للمجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد لا بد من معالجة الأبعاد السياسية والأمنية والإنسانية الكامنة وراء ذلك بشكل شامل من خلال الدبلوماسية والحوار البناء، مع مراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف.

ويتطلب الهدف النهائي المتمثل في النزع الكامل للسلاح النووي مشاركة حقيقية ومستدامة من جميع الأطراف. لذلك نأمل أن تكتسب الجهود الدبلوماسية زخمًا وأن تسفر في نهاية المطاف عن سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية وخارجها. وينبغي أن يضطلع مجلس الأمن وأعضاؤه بدور حاسم في تيسير تلك العملية.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

تدين إكوادور، كما فعل الأمين العام للأمم المتحدة والغالبية العظمى من المجتمع الدولي، إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا قذيفة تسيارية عابرة للقارات.

ويعرب وفد بلدي عن تضامنه مع شعبي جمهورية كوريا واليابان بالنظر إلى المخاطر التي يواجهانها مع تلك الأنواع من عمليات الإطلاق.

وتؤكد عملية الإطلاق الأخيرة، بالنظر إلى مدتها ومسارها، تحسن قدرات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مجال تطوير القذائف التسيارية، وهو أمر مثير للقلق. وتشكل تجارب القذائف التسيارية تهديدًا خطيراً للسلم والأمن الدوليين. كما إنها تشكل انتهاكًا واضحًا لقرارات مجلس الأمن المتعددة، بما في ذلك القرارات 1718 (2006) و 1874 (2009) و 2397 (2017)، وبالتالي فهي غير مبررة ولا يمكن اعتبارها أمرا طبيعيا. ولا يمكن للمجلس أن يبقى غير مبالٍ بتلك الأعمال الاستفزازية التي تهدد الاستقرار الإقليمي والدولي.

وقد رأت إكوادور كيف تم تناول هذه المسألة في العامين الماضيين، وتشير إلى عدم وجود اتساق وصوت موحد للمجلس في ما يجب أن يكون رفضا لعدم الامتثال لقراراته في هذا الشأن. لذلك أحث بكل احترام الأعضاء الذين يتمتعون بنفوذ أكبر على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استعادة التزام جميع الأطراف بتجنب تفاقم التوترات.

وتعيد إكوادور تأكيد التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما نزع السلاح والهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي. إن نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه أصبح اليوم أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.

ولذلك السبب، أختتم بتكرار دعوة إكوادور لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلي عن برامجها النووية وبرامجها للقذائف التسيارية والعودة إلى طريق التعاون والحوار بحسن نية والدبلوماسية.

السيد جورج (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر، بدوري، السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، على إحاطته الموجزة. ونرحب بمشاركة ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه الجلسة.

تعرب سيراليون عن قلقها إزاء إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا قذيفة تسيارية عابرة للقارات، وهي هواسونغ-19، تتسم بقدرة ومدى يشكلان تهديدات أمنية إقليمية وعالمية خطيرة. ومما يثير بالغ القلق أيضا أن القذيفة بلغت ارتفاعا أكبر وحلقت لمدة أطول – ما مجموعه 86 دقيقة – متجاوزةً أي محاولة سابقة.

بالإضافة إلى ذلك، تثير تصريحات مسؤولي الدولة في البلد – بما في ذلك رئيس الدولة الرئيس كيم جونغ أون – قلقا بالغا حيث تشير إلى السلاح على أنه "نموذجها النهائي والأمثل للقذيفة التسيارية العابرة للقارات" وإلى أن "جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن تغير أبدا خطها في تعزيز قواتها النووية".

ولا تزال الحالة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية متقلّبة جدا، مع احتمال حدوث مزيد من التصعيد. ولا تزال برامج القذائف الطويلة المدى والبرامج النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تحديات خطيرة للسلام والأمن في المنطقة. ونواصل حثّ البلد على الامتناع عن اتخاذ المزيد من الإجراءات التصعيدية وعلى الانخراط في حوار بنّاء يهدف إلى وقف التصعيد.

وينبغي أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بدعم السلام والأمن في المنطقة. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى إعطاء الأولوية للجهود الدبلوماسية والعمل بشكل تعاوني من أجل التوصل إلى حل دائم يعالج التوترات الكامنة. وندعو أيضا الدول ذات النفوذ إلى إشراك سلطات البلد في العمل من أجل التوصل إلى حلول لتحقيق السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية.

وتعتقد سيراليون اعتقادا راسخا بأن رد المجلس القوي والموحد على إطلاق الصاروخ الأخير سيعزز التزامنا بنزع السلاح النووي وبتسوية النزاعات بالطرق السلمية، وخاصة في شبه الجزيرة الكورية. ونعرب عن استعدادنا لدعم جميع المبادرات الدبلوماسية ونشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التعهد على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف بالالتزام التزاما قاطعا بنزع السلاح النووي بطريقة شفافة وكاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها ودون تمييز.

ويقوض تجاهل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الصارخ وانتهاكها السافر لقرارات مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة سلطة المنظمة ويظل تحديا كبيرا للمجتمع الدولي. ومع أن الجهود المبذولة على مر السنين لم تفلح في إقناع السلطات بالامتثال للضمانات العالمية والقاعدة الدولية الفعلية لحظر التجارب النووية، لا يزال من الضروري وضع آلية تحقق مستقلة قوية لضمان وفاء البلد بالتزاماته الدولية.

وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى أهمية عمل وتقرير (انظر S/2024/215) فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) وعدم تجديد ولاية الفريق الذي يؤسف له. ونحيط علما بإنشاء الفريق المعني برصد الجزاءات المتعدد الأطراف لتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتحقيق الهدف المعلن المتمثل في "المساعدة في التنفيذ الكامل لجزاءات الأمم المتحدة المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن طريق نشر معلومات تستند إلى تحقيق دقيق في انتهاكات الجزاءات ومحاولات التهرب منها".

بالإضافة إلى ذلك، ندعو مجددا إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، مع الإشارة إلى مساهمتها القيمة في وقف المزيد من التحديث وزيادة الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية، وبالتالي تعزيز هدف نزع السلاح النووي.

ونختتم بتكرار دعوتنا السابقة إلى ضرورة إجراء تقييم شامل وكلي للبرامج النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بالاستناد إلى الجهود العالمية المبذولة في مجال عدم الانتشار لتعزيز السلام والأمن الدوليين.

وإذ تؤكد سيراليون مجددا التزامها الثابت بمبادئ نزع السلاح وعدم الانتشار والسلام والأمن الدوليين، فإننا نعيد تأكيد دعمنا للجهود الدبلوماسية الرامية إلى إخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، بدوري، أن أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

وأود أن أدلي بثلاث نقاط باسم وفد بلدي.

أولا، تدين سلوفينيا بشدة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية عابرة للقارات في 31 تشرين الأول/أكتوبر. ويشكل هذا الأمر انتهاكا صارخا للعديد من قرارات مجلس الأمن. لقد أثبتت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرات عديدة أنها ببساطة لا تكترث بإجراءات مجلس الأمن. فهي بلد طور أسلحة نووية بصورة غير قانونية وأثبت من خلال الإطلاق الأخير أن بإمكانه إيصالها إلى أي مكان تقريبا في نصف الكرة الشمالي.

ويشكل ذلك تهديدا للسلام والأمن على نحو واضح ومثير للاستفزاز في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم. فقرارات مجلس الأمن ملزمة ويجب تنفيذها. فهي ليست مبادئ توجيهية يمكن التخلي عنها بصورة انفرادية عندما لا تتناسب مع الأجندة السياسية المعاصرة. ويجب أن تضمن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنفيذها وتتخلى عن جميع برامجها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه وأن توقف جميع الأنشطة ذات الصلة.

ثانياً، يساور سلوفينيا بالغ القلق إزاء المسار الذي تتبعه مسألة عدم الانتشار في كوريا الشمالية. وقد تفاقمت الحالة باطراد على مدار العام المنصرم. وأبدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استخفافا متزايدا بالقواعد وواصلت تجارب القذائف التسيارية وعمليات إطلاق السواتل؛ وأُنهي عمل فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) على نحو انفرادي باستخدام حق النقض؛ وظهرت أدلة على استخدام القذائف التسيارية المصنعة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أوكرانيا؛ وأُدلي بتصريحات مقلقة جدا بشأن الوضع النووي للبلد؛ وما يزيد الأمر سوءا ورود تقارير عن نشر قوات البلد في أوروبا.

إننا بحاجة ماسة إلى تغيير المسار. وسيكون من السهل جدا أن نوجه أصابع الاتهام إلى عضو واحد فقط من أعضاء المجلس كانت أفعاله تلحق أضرارا كبيرة بالوضع. ولكنني أخاطب جميع أعضاء المجلس هنا: تتمثل مسؤوليتنا الجماعية في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين ومن الواضح أن أنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقوضه.

ولا يفضي الوضع الراهن الذي نشهده إلا إلى توسيع نطاق برنامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية غير القانونية في البلد. ونتحمل مسؤولية استخدام جميع الوسائل الدبلوماسية لإعادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى طاولة المفاوضات. لقد حان الوقت لتُوقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنشطتها الاستفزازية وتعود إلى الحوار والدبلوماسية. ولا يوجد بديل مشروع. وكلما أسرعنا جميعا في إدراك ذلك، تمكنا بسرعة أكبر من معالجة نزع السلاح النووي في البلد كعنصر حاسم معالجة شاملة.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أهنئ المملكة المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته وأرحب بحضور الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في جلسة اليوم.

لقد أحاطت الصين علما بالإطلاق الذي قامت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا وبياناتها ذات الصلة، فضلاً عن ردود فعل الأطراف الأخرى. ولا تزال الحالة الراهنة في شبه الجزيرة متوترة، مع تنامي أوجه العداء والمواجهة التي لا تصب في مصلحة أي طرف. وتأمل الصين، باعتبارها جارة قريبة من شبه الجزيرة، في تحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة ولا ترغب في رؤية أي اضطراب أو حرب أو فوضى هناك.

وتدعو الصين جميع الأطراف إلى أن تضع في اعتبارها السلام والاستقرار عموما في شبه الجزيرة والعالم بأسره، وأن تتحلى بالهدوء وضبط النفس، وأن تتجنب تكثيف التوترات وتصعيدها، وأن تبذل جهودا مشتركة لتهدئة الحالة في أقرب وقت ممكن.

إن المشكلة المعقدة القائمة منذ أمد طويل في شبه الجزيرة مشكلة أمنية في جوهرها. ويعود سببها الجذري إلى مخلفات الحرب الباردة وعدم وجود آلية للسلام وانعدام الثقة المتبادلة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا بد لجميع الأطراف أن تتبع نهجا رشيدا وعمليا وأن تعمل على بناء الثقة المتبادلة، من أجل تهيئة جو مؤات لتهدئة الحالة.

وللتوصل إلى حل جذري لقضية شبه الجزيرة، اقترحت الصين، مع الحفاظ على الحياد والموضوعية، نهج المسار المزدوج ومبدأ الخطوات المرحلية والمتزامنة، الذي لا يزال واقعيا وممكنا في ظل الحالة الرهنة. ومن المؤسف أن بلدا معينا مهووسا بعقلية الحرب الباردة ومنطق المحصلة الصفرية ما فتئ يتابع بنشاط استراتيجياته

الجيوسياسية وتعزيز التحالفات العسكرية وإثارة المواجهات بين الكتل. إن هذه الخطوات تتعارض مع المهمة التاريخية المتمثلة في تحقيق الانتقال من الهدنة إلى آلية لإحلال السلام في شبه الجزيرة والتطلع المشترك إلى الاستقرار والتعاون والتنمية في دول المنطقة.

ومن المهم على وجه الخصوص ملاحظة أن الولايات المتحدة، بينما تدعي أنها تريد التقيد بالنظام الدولي لعدم الانتشار النووي وإخلاء شبه الجزيرة من الأسلحة النووية، واصلت زيادة نشر قواتها الاستراتيجية، وعززت ترتيبات الردع الموسع في شبه الجزيرة، بل ونقلت أطنانا من اليورانيوم العالي التخصيب الذي يُستخدم في صنع الأسلحة إلى دولة غير حائزة للأسلحة النووية في إطار التعاون في مجال الغواصات النووية بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. كما نشرت الولايات المتحدة منظومة قذائف متوسطة المدى في الفلبين، وتسعى إلى توسيع نطاق نشر هذه المنظومة في شمال شرق آسيا. وهذه التحركات ترقى إلى دفع التهديدات إلى أبواب الصين وبلدان أخرى في المنطقة، مما يعرض الأمن الإقليمي لخطر شديد ويخل بالتوازن الأمني الاستراتيجي. ونحث الولايات المتحدة على التوقف الفوري عن هذه التحركات الخطيرة والخاطئة والانسحاب والتخلي عن عمليات النشر ذات الصلة.

وتعتقد الصين دائما أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بدور بناء في قضية شبه الجزيرة، وأن يتخذ تدابير ملموسة لتهدئة الحالة، وتعزيز الثقة المتبادلة، بدلا من مجرد فرض الجزاءات وممارسة الضغوط. وفي ظل الظروف الراهنة، يحتاج مجلس الأمن إلى الوحدة لا الانقسام. ويتعين عليه أن يشجع الحوار لا لمجرد التشجيع، وناهيك عن زيادة حدة العداء. وينبغي على البلدان المعنية أن تتطرح إجراءات ملموسة ومقترحات قابلة للتنفيذ، وأن تبذل جهودا فعالة للنهوض بالتسوية السياسية لقضية شبه الجزيرة، بدلا من استخدام مجلس الأمن لزيادة حدة المواجهات.

وأود أن أكرر أن شبه جزيرة كورية يسودها السلام والاستقرار أمر يخدم المصالح المشتركة لجميع الأطراف المعنية ويلبي التوقعات العامة للمجتمع الدولي. وستواصل الصين، باعتبارها جارة قريبة لشبه الجزيرة ودولة كبرى مسؤولة، الاضطلاع بدور بناء بطريقتها الخاصة في صون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في شمال شرق آسيا.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نرحب بمشاركة الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

لقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطة التي قدمها الأمين العام المساعد خالد الخياري. ولا يسعنا إلا أن نلاحظ أنها مرة أخرى لم تقدم أي تقييم موضوعي للأحداث.

وفي الشؤون الكورية، فإن تكتل الغرب يستخدم بصورة منهجية منبر مجلس الأمن لتقديم بيونغ يانغ على أنها الجهة الوحيدة المسؤولة عن تدهور الحالة في شبه الجزيرة الكورية. كما اضطلعت الأمانة العامة بدور في تكوين هذه الصورة المشوهة بتجاهل السياق الخارجي للأحداث. وحتى في المرحلة الحالية شديدة الحدة للتطورات في شبه الجزيرة الكورية، يفضل مسؤولو الأمم المتحدة تكرار نفس الحجج، وانتقاد بيونغ يانغ بينما يغضون الطرف عن استفزازات خصومها. وبذلك يصبحون متواطئين في هذا التحول السلبي للأحداث.

ولم نكن نتوقع أن نسمع، ولم نسمع، أي شيء جديد من مجموعة البلدان التي طلبت عقد جلسة اليوم. والغرض من عقد هذه الجلسات هو نفسه في كل مرة – اتخاذ خطوة أخرى نحو شيطنة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسيكون من المفيد أن نسمع ممن طلبوا عقد الجلسة ما إذا كان أي من هذه الجلسات قد ساهم في معالجة المشاكل في شبه الجزيرة. هل طرحوا خلال هذه الفترة اقتراحا واحدا بنّاء يهدف إلى تهيئة الظروف لبدء حوار؟ الإجابة واضحة للجميع في هذه القاعة. إن إثارة ضجة سلبية حول بيونغ يانغ، والإبقاء على تدابير الجزاءات غير الفعالة قائمة، وتبرير الخطوات العدوانية التي تتخذها الولايات المتحدة وحلفاؤها في المنطقة هي الدوافع الحقيقية لمن طلبوا عقد جلسة اليوم. وأود فقط أن أذكر بأن هذه الأهداف لا علاقة لها بولاية مجلس الأمن. بل على العكس من ذلك، إن زملاءنا، من خلال

هذه الأعمال، يقوضون بشكل مباشر عمل مجلس الأمن، المطلوب منه، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، صون السلام والأمن الدوليين. ويمكن لواشنطن والأطراف المعنية الأخرى مواصلة دعايتها بنجاح عبر وسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية التي تسيطر عليها.

فتجارب إطلاق القذائف التي أثارت ردود فعل قوية في واشنطن وطوكيو وسول لم تأتِ من فراغ، كما أنها لم تحدث في الفراغ المشؤوم. ولا يمكن النظر إليها بمعزل عن الخطط العدوانية للولايات المتحدة وأتباعها في المنطقة. وأشير تحديدا إلى المناورات العسكرية الواسعة النطاق المقترنة بنشر القدرات الاستراتيجية للولايات المتحدة، وإلى التخطيط النووي المشترك بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا من خلال محاكاة ضربات نووية على أراضي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإلى تشكيل المثلث العسكري السياسي بين واشنطن وسول وطوكيو.

لننظر إلى ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في شمال شرق آسيا في الأسابيع الماضية فقط. في 28 تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت الولايات المتحدة وأستراليا وجمهورية كوريا مناورات جوية مشتركة كبيرة غير مسبوقة أطلق عليها اسم "راية الحرية". وشملت هذه المناورات مئات الطائرات، وقوات برية، ومشاة البحرية، وقوات خاصة. وبالتزامن مع هذه المناورات، تواصل جمهورية كوريا مناورات هوغوك الواسعة النطاق التي تشارك فيها قواتها المسلحة الوطنية ووحدات من الجيش الأمريكي. وفي الوقت نفسه، هناك استفزازات خطيرة مستمرة تشمل طائرات عسكرية مسيرة، من الجنوب في اتجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ ونفذت أكثر من 230 طلعة جوية في المجال الجوي الكوري الشمالي في الأشهر الثلاثة الماضية، في انتهاك لسيادة البلد. وتُتخذ هذه الإجراءات العدوانية إضافة إلى مناورات "درع الحرية" و "حافة الحرية" التي تجري الآن بشكل منتظم. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المناورات تشمل دائما سيناريوهات لنزاع مسلح افتراضي يشمل استخدام أسلحة نووية والتصفية الجسدية للقيادة الكورية الشمالية.

وإلى جانب الحملات العسكرية، يواصل خصوم بيونغ يانغ ممارسة جميع أنواع الضغط السياسي والاقتصادي عليها في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة. وما زالت الجزاءات الغربية الانفرادية غير القانونية تؤثر تأثيرا سلبيا مباشرا على حياة الناس العاديين، منذ سنوات عديدة. إن القيود التي فرضها المجلس لم تتغير عبر الزمن ولا تعبر عن مشاكل شبه الجزيرة. ورُفضت مرارا جميع المقترحات التي قدمتها روسيا والصين لتحديث تدابير مجلس الأمن، ومن المرجح أن يستمر رفضها، لأنها لا تتوافق مع مصالح الولايات المتحدة الرامية إلى مواصلة خنق بيونغ يانغ.

إننا نأسف لأن أصدقاءنا وشركاءنا القدامى في سول يفقدون استقلاليتهم بسرعة تحت ضغط واشنطن، مما يعرض مصالحهم الوطنية للخطر. ويبدو أنهم تورطوا أيضا في مغامرات واشنطن الخطيرة لزيادة إمدادات الأسلحة الغربية إلى كييف، التي هي في أمس الحاجة إليها بسبب خسائرها الفادحة في ساحة المعركة. ولا يخلو من دلالة أن موضوع أوكرانيا تحديدا كان أحد المواضيع الرئيسية التي جرى تناولها خلال مشاورات صيغة كامب ديفيد لمستشاري الأمن القومي للولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية التي جرت في 25 تشرين الأول/أكتوبر. ويبدو أن الأمريكيين يحاولون، في الوقت الذي ينتهجون فيه سياسة عدوانية في شبه الجزيرة الكورية، أن يحققوا هدفهم في حشد حلفائهم ضد روسيا. ويوضح ذلك الكثير عن دوافع أمريكا الحقيقية تجاه هذه المنطقة دون الإقليمية. ونحث زملاءنا من كوريا الجنوبية على العودة إلى رشدهم وعدم الشروع في مسار خطير للغاية لا خير فيه لسول، خاصة وأن الأغلبية الواضحة من سكان كوريا الجنوبية، وفقاً لاستطلاعات الرأي فيها، لا يؤيدون إرسال أسلحة إلى أوكرانيا.

وتمارس السلطات في واشنطن سياسة خلق نوع من التوتر المسيطر عليه في شبه الجزيرة الكورية كإجراء روتيني لضمان أمن الولايات المتحدة وحلفائها. غير أن سلطات الولايات المتحدة لا تريد الاعتراف بالحقيقة البسيطة، وهي أنه لا يمكن ضمان أمن دولة على حساب أمن دولة أخرى – لا في أوروبا ولا في آسيا.

إن لقيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كل الحق في اتخاذ خطوات لضمان أمن البلد وسيادته. وقد صُممت معاهدة 18 حزيران/

يونيه بشأن الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقيام بدور في تحقيق الاستقرار في المنطقة على أساس مبدأ عدم تجزئة الأمن، وكذلك خفض خطر انزلاق شبه الجزيرة إلى حرب، بما في ذلك حرب تنطوي على استخدام الأسلحة النووية. ومن المفترض أن تصبح المعاهدة أحد العناصر لبنية أمنية قادرة على الصمود في المنطقة. وستُنَفذ أحكام المعاهدة، بما فيها المادة 4 المتعلقة بالمساعدة المتبادلة في حالة وقوع هجوم مسلح، تنفيذاً كاملاً إذا لزم الأمر. وتتسق المعاهدة مع ميثاق الأمم المتحدة والتدابير التي يمكن اتخاذها لتنفيذها هي مسألة تتعلق بالعلاقات الثنائية بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ولا نعتزم دعم المبادرات غير المتوازنة في مجلس الأمن القائمة على إدانة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو تحميلها وحدها مسؤولية تفاقم الأزمة في شبه الجزيرة.

ومن غير المستغرب أن يكرر بعض أعضاء مجلس الأمن اليوم تكهناتهم حول نشر بعض الوحدات العسكرية الكورية الشمالية في روسيا. وعلاوة على ذلك، وفقا لتقارير نشرتها بعض وسائل الإعلام التي يسيطر عليها الغرب، فإن أعداد الأفراد الموجودين في روسيا تتزايد يوماً بعد يوم بالتوازي مع تزايد الخوف والقلق في بلدانهم.

وقد أدلى الأمين العام أيضاً ببيان مضلل بشأن تلك التقارير. ومن المستغرَب أنه يخدم الآن مآرب الغرب بتدويل النزاع الأوكراني ولكنه لم يعرب قط عن نفس المستوى من القلق بشأن الترسانة المتزايدة باستمرار من الأسلحة الغربية بعيدة المدى التي تُرسَل إلى أوكرانيا أو بشأن المناقشات حول إمكانية استخدامها لضرب عمق الأراضي الروسية، ناهيك عن إرسال أفراد عسكريين من بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) إلى منطقة النزاع في أوكرانيا. وهذا على الرغم من أنه من المعروف جيداً أن هناك المئات، إن لم يكن الآلاف من جنود الناتو هناك – إنهم ليسوا مرتزقة، بل مدربين وضباط مسؤولين عن استخدام الأسلحة العالية الدقة أو المسيّرات المسلحة في البحر الأسود. أو هل سمع أحدكم بصدور أي بيان عن الأمانة العامة يعرب عن القلق بشأن إمدادات الأسلحة الأمريكية إلى منطقة الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني؟

وتكرر البلدان الغربية حججها، زاعمةً أن الأمر مختلف. ولكن هل تدرك هذه البلدان أن هذه الازدواجية الصارخة في المعايير وهذا الاستعراض الوقح للاستثنائية والاستعلاء واضحان للمجتمع الدولي برمته؟

وبالعودة إلى الحالة في شبه الجزيرة الكورية، نود أن نشير مجدداً إلى أنه يجب على مجلس الأمن أن يراجع نُهُجه بشكل جذري لإخراج الحالة من هذا المأزق الخطير والحيلولة دون تدهورها أكثر. وقد ذكرنا مراراً وتكراراً أين يمكن أن نبدأ هذا التحرك نحو التطبيع. ولكن لحدوث ذلك، على العواصم الغربية أن تعيد جذرياً توجيه تفكيرها الذي لا يزال، من الناحية الفكرية، عالقاً في حقبة الحرب الباردة. ويتجلى ذلك، على وجه الخصوص، في محاولات مجموعة ضيقة من البلدان لإحياء ما تُسمى بالقيادة الموحدة، وهي من المخلفات البالية لعهد بائد. وعلى نحو مماثل، هناك كل أنواع التجمعات والمجموعات التي تتمحور حول الغرب والتي تمنح نفسها وظائف تنظيمية وإشرافية، بما في ذلك على حساب صلاحيات مجلس الأمن المنصوص عليها في الميثاق. وكل ذلك تجليات للعيوب المزمنة التي تشوب سياسة الغرب الاستعمارية في آسيا، والتي يجب أن يتخلى عنها.

السيد كودري (الجزائر): أود في البداية أن أتقدم بخالص الشكر إلى السيد خالد الخياري على إحاطته القيمة. كما أرحب بحضور الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن التطورات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية تعكس التعقيدات المعاصرة حيث تؤدي تصرفات طرف واحد إلى تداعيات تؤثر على الآخرين وحيث تتشابك المخاوف الأمنية مع الاحتياجات الإنسانية وحيث يبدو أن الطريق نحو السلام يزداد تعقيداً.

لقد أثار إطلاق القذيفة التسيارية العابرة للقارات في 31 تشرين الأول/أكتوبر مخاوف واسعة لدى المجتمع الدولي، مما زاد التوتر في منطقة تعاني من هشاشة واضحة وهدد الأسس التي يقوم عليها إطار

عدم الانتشار. غير أنه من الضروري النظر إلى الصورة الأكبر في هذا السياق – إن التوجه نحو التسلح المتزايد في المنطقة والتحركات العسكرية الواسعة ونشر المعدات الاستراتيجية، كلها عوامل تسهم في إشعال حلقة من التصعيد لا تخدم مصالح أي طرف. نحن نشهد اتجاهاً قد يؤدي إلى تصعيد غير قابل للتحكم في تداعياته ونلاحظ تصعيداً يهدد بانفجار الوضع في منطقة بأكملها. كما نرى وضعاً إنسانياً يتطلب تدخلاً عاجلاً.

علمنا التاريخ أن النزاعات لها كلفة باهظة وأن الحوار أيضاً يحمل في طياته قدرة على إحداث التحول المنشود. ثلاثة مبادئ رئيسية ينبغي أن توجه مسارنا نحو المستقبل في هذه القضية – أولا، التصعيد العسكري لن يؤدي إلى الحل المنشود. ثانيا، العقوبات وحدها لا يمكن أن تخلق سلاماً مستداماً. ثالثا، الحوار، مهما بدا صعباً، يظل الوسيلة الأقوى لتحقيق الحل.

للأسف، الواقع الذي نواجهه قاتم. فالتوترات العسكرية في تصاعد مستمر والاحتياجات الإنسانية تتفاقم وتصبح أكثر إلحاحاً والقنوات الدبلوماسية غير مستغلة كما يجب والمدنيون هم من يتحملون العبء الأكبر. يجب أن يتغير هذا الواقع. وفي هذا الإطار، ينبغي اتخاذ خطوات عملية تضمن ما يلي:

أولا، يجب على جميع الأطراف العمل على تخفيف التوترات وتقليل الأنشطة العسكرية فوراً في المنطقة. ثانيا، ينبغي استئناف الاتصالات الدبلوماسية وفتح باب الحوار دون شروط مسبقة. ثالثا، يجب تعزيز القنوات الإنسانية وحمايتها. رابعا، ينبغي تطبيق تدابير بناء الثقة؛ خامساً، يجب تأسيس آليات للحوار الإقليمي تشمل كافة الأطراف المعنية. هذه ليست مجرد تطلعات، بل هي متطلبات لتحقيق السلام.

لا يمكننا تجاهل البعد الإنساني. فكل يوم يمر بدون سلام هو يوم آخر تتزايد فيه معاناة المدنيين. وكل يوم تُحرم فيه الشعوب من تلبية احتياجاتها الأساسية هو يوم آخر لا يتمكن فيه العاملون في المجال الإنساني من أداء دورهم الحيوي. وهذا الوضع غير مستدام.

نحن نقف بحزم ضد أي إجراءات تنتهك قرارات مجلس الأمن ونرفض أي خطوات تهدد الأمن الدولي، لكننا ندرك أيضاً أن السلام لا يمكن تحقيقه من خلال العقوبات وحدها. إن هدفنا المشترك يظل نزع السلاح النووي بالكامل من شبه الجزيرة الكورية بطريقة شاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. إلا أن هذا الهدف يجب أن يُسعى إليه بالوسائل السلمية، وأن يبقى الحوار أداة أساسية لتحقيقه. ندعو جميع الأطراف إلى تجنب التصعيد، وإلى اختيار الحوار بدلاً من المواجهة، وإلى تفضيل الدبلوماسية على استعراض القوة، وإلى وضع مصلحة الشعوب في المقام الأول.

الطريق إلى الأمام واضح، رغم ما يحفّه من صعوبات. إنه طريق يتطلب الشجاعة لاختيار الحوار في ظل التوترات، ويتطلب الصبر عندما يبدو التقدم بطيئاً، ويحتاج الالتزام حين تبدو العقبات غير قابلة للتجاوز، لكن هذا هو السبيل الوحيد نحو سلام دائم. الاختيار بأيدينا، فلنختر السلام على التصعيد المستمر، فالتوترات ليست حتمية، والسلام ليس بعيد المنال.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة المملكة المتحدة.

أود أن أبدأ بشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته اليوم.

تدين المملكة المتحدة بشكل لا لبس فيه إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذيفة تسيارية عابرة للقارات. لقد كانت هذه أطول عملية إطلاق أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الإطلاق، حيث استغرقت 86 دقيقة. وهذا انتهاك فاضح آخر للعديد من قرارات مجلس الأمن. ويبين ذلك أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل تطوير برامجها غير المشروعة للأسلحة النووية والتسيارية مما يشكل تهديداً واضحاً للسلام والأمن العالميين.

وفي عام 2024 وحده، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل متهور ساتلاً واحداً فاشلاً وقذيفتين تسياريتين متوسطتي المدى وما لا يقل عن 36 قذيفة تسيارية قصيرة المدى. وحاولت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضاً إطلاق ناقلة عائدة ذات رؤوس متعددة فردية التوجيه.

وعاماً بعد عام، تتباهى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقدراتها النووية المتزايدة. بيد أن بعض أعضاء المجلس يمنعوننا من التحدث بصوت واحد. وقد فشلت استراتيجية الصمت هذه. لقد حان الوقت لكي نعمل على الدفاع عن الهيكل العالمي لعدم الانتشار، ودعم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتنفيذ ولاية المجلس للتصدي لأكثر التهديدات إلحاحاً للسلام والأمن.

لقد مر أقل من أسبوع منذ أن ناقشنا انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الصارخة لقرارات مجلس الأمن. ومما يدعو للقلق أن وزير الخارجية الروسي قال إن "تطبيق مصطلح نزع السلاح النووي على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم يعد له أي معنى. وهذا الأمر غير مطروح على الطاولة." إن هذا البيان الخيالي، إلى جانب استخدام روسيا لحق النقض ضد فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) في وقت سابق من هذا العام (انظر S/PV.9591)، قد شجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مواصلة سلوكها غير القانوني، وهي تعلم أنها تتمتع بالحصانة من عضو دائم في المجلس.

لذلك أدعو روسيا وجميع أعضاء المجلس إلى إدانة عملية الإطلاق وإعادة تأكيد التزامهم بتنفيذ جميع قرارات المجلس ذات الصلة.

وإنني أحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن برامجها غير المشروعة للأسلحة النووية والتسيارية التي تحوّل الموارد بعيداً عن تحسين حياة شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن المملكة المتحدة ملتزمة بتأمين السلام في شبه الجزيرة الكورية. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى قبول العروض المتكررة من الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الرامية إلى إجراء حوار. فالدبلوماسية هي الطريق الوحيد للسلام المستدام في شبه الجزيرة.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): في 4 حزيران/يونيه، أي قبل خمسة أشهر بالضبط من هذا اليوم، أطلق أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الحاضرين هنا في هذه القاعة قذيفة تسيارية عابرة للقارات سقطت في المحيط الهادئ. ومع ذلك، لم يعتبر مجلس الأمن تجربة الأسلحة تلك تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربة إطلاق القذيفة التسيارية العابرة للقارات هواسونغفو-19 داخل المنطقة المحيطة بشبه الجزيرة الكورية، ولم يكن لها أدنى تأثير سلبي على أمن الدول المجاورة. على الرغم من ذلك، عقد مجلس الأمن هذه الجلسة اليوم، بناء على طلب الولايات المتحدة الأمريكية، الجهة المنفذة لعملية القذيفة التسيارية العابرة للقارات المذكورة أعلاه، والقوى التابعة لها للنظر في مسألة تجربة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذيفة تسيارية عابرة للقارات. وهذا يتعارض تماماً مع روح ميثاق الأمم المتحدة، وفي صميمه المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو يضرب مثالاً على ازدواجية المعايير الشديدة. إنني أشجب بحزم عقد مجلس الأمن جلسة غير قانونية أخرى، تنتهك الحق السيادي المشروع لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بتحريض من الولايات المتحدة وأتباعها.

وكما هو الحال مع جميع تجارب الأسلحة الاستراتيجية التي أجريناها حتى الآن، فإن الإطلاق التجريبي لقذيفتنا التسيارية العابرة للقارات هواسونغفو-19 هذه المرة هو جزء من ممارسة الحق العادل والمشروع في الدفاع عن النفس لحماية أمن دولتنا بشكل موثوق به، وكذلك سلام المنطقة والعالم، ضد تصاعد التهديد المتهور بالحرب النووية من جانب القوى المعادية.

وتتحدث بعض البلدان الآن عن انتهاك للقرارات. فهم يعتبرون دائماً قرارات الجزاءات ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وصفة علاجية لكل شيء. ومع ذلك، فإن تلك القرارات ليست سوى وثائق غير قانونية تتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، حيث تنص على منع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من إجراء عمليات إطلاق القذائف التسيارية، وهو ما تقوم به الولايات المتحدة والعديد من الدول الأخرى بانتظام.

والواقع أن الاستخفاف بالممارسة العادلة والمشروعة لحق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الدفاع عن النفس هو أمر غير منطقي إلى أبعد الحدود ومما لا يمكن للعقل السليم أن يفهمه، وهو لم يتسبب في إلحاق أي ضرر بالدول المجاورة لها، في حين يتم تبرير الفظائع اللاإنسانية التي ارتكبتها إسرائيل، التي ذبحت عشرات الآلاف من المدنيين في قطاع غزة وحولت الشرق الأوسط كله إلى جحيم محض بتوسيعها ساحات القتال إلى لبنان وإيران، على أنها ممارسة لحق الدفاع عن النفس.

وتقوم الولايات المتحدة وجمهورية كوريا بإجراء تدريبات حربية تشمل أصولاً نووية استراتيجية بينما تتفوهان بطيش بعبارات هستيرية مثل "نهاية النظام". إن هذه الاستفزازات العسكرية تشكل بالفعل تهديداً للسلام والأمن العالميين وينبغي أن يتصدى لها مجلس الأمن دون تأخير، لأنها تشكل أعمالاً خطيرة تنذر بكارثة حرب نووية في شبه الجزيرة الكورية وما حولها.

إن مخططات المواجهة الحالية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تضطلع بها الولايات المتحدة والقوى التابعة لها في شبه الجزيرة الكورية قد باتت الآن أكثر تهوراً واستفزازاً وخطورة من أي وقت آخر في التاريخ. وقد تطور التحالف بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا، بتاريخه الحافل بالجرائم على مدى 70 عاماً، ليصبح اليوم كتلة عسكرية قائمة على أساس نووي وتحالف للحرب النووية، اسماً وفعلاً. وأدى ذلك إلى تغيير نوعي فيما يتعلق بالتهديد النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والبيئة الأمنية في شبه الجزيرة الكورية. وفتح احتمالات أوسع لحرب نووية.

وعلاوة على ذلك، أجريت مناورات عسكرية ثلاثية مشتركة بين الولايات المتحدة واليابان وجمهورية كوريا تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أساس منتظم ومنهجي ابتداءً من هذا العام. وتتم إعادة تشكيل قيادة الأمم المتحدة غير الشرعية وغير القانونية في جمهورية كوريا لتصبح قيادة حرب عملية. وذلك الواقع المقلق شهادة على مدمري البيئة الأمنية في شبه الجزيرة الكورية. وسيكون من قبيل ازدواجية المعايير الكبيرة والتعدي الصارخ على سيادتنا وكرامتنا الوطنية أن يغض المجتمع الدولي الطرف عن المناورات العسكرية المفرطة التي تقوم بها البلدان المعادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويجعل بدلا من ذلك من ممارستنا العادلة والمشروعة لحق الدفاع عن النفس لردعها مسألة محل جدال. وقد قال الرفيق كيم جونغ أون، رئيس شؤون الدولة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أن السلام الوحيد الموثوق به والآمن والدائم هو السلام الذي يمكن الدفاع عنه بقوة كافية للسيطرة على العدو وردعه، وهنا تكمن المعادلة البسيطة التي تضمن السلام ومستقبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشعبها.

وتتطلب منا البيئة الأمنية السائدة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واحتمالات التهديدات والتحديات المتزايدة باستمرار بذل جهود متواصلة للحفاظ على وتعزيز القوة الاستراتيجية القادرة على ردع العدو والسيطرة على الحالة بطريقة مسؤولة. ومن القوانين الراسخة التي أثبتها التاريخ أن تدمير توازن القوى يؤدي حتمًا إلى نشوب الحرب. فمن الطبيعي والمنطقي، في ضوء نظرية توازن القوى، أن ينمو التفوق العسكري بشكل مطرد لردع التهديدات الخارجية المستمرة. وسنسرع ونستمر في بناء قواتنا النووية لنكون قادرين على مواجهة أي تهديد من الدول المعادية الحائزة للأسلحة النووية. ولن يكون هناك أي تغيير في هذا الخط مطلقا.

وستضطلع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بوصفها دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية، في المستقبل بمسؤوليتها وتؤدي دورها في صون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وشمال شرق آسيا وبقية العالم وفي إقامة نظام دولي مستقل وسلمي، يقوم على احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والعدالة والمساواة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة ثانية، ولكن يجب علي أن أتناول بعض النقاط التي أثيرت اليوم.

أولاً وقبل كل شيء، بالنسبة لأولئك الذين قد لا يكونوا مدركين، تخضع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لجزاءات من قبل مجلس الأمن، لا الولايات المتحدة.

قال ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتوه أن جلسة المجلس اليوم غير قانونية. إن المجلس لا يعقد، كما قال، جلسة غير قانونية. فجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على جدول أعمال المجلس. وفرض المجلس جزاءات عليها. ولذلك أود فقط أن أقول لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إنه ينبغي له أن يقرأ ميثاق الأمم المتحدة، وإذا كان بحاجة إلى نسخة منه، فيمكننا بالتأكيد أن نحصل له عليها.

وللتطرق إلى نقطتين أثارهما ممثل الصين في وقت سابق فيما يتعلق بالتعامل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن الولايات المتحدة عرضت مراراً وتكراراً إجراء محادثات غير مشروطة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وظللنا في كل مرة نثير تلك النقطة ونمد أيدينا تقابل بيد مقبوضة.

وبالنسبة لزميلتنا الممثلة الروسية أود أن أذكرها بأن مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تثار في جلسة لمجلس الأمن مرة أخرى لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وقد وافقت روسيا على قرارات حددت بوضوح أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين. ولم تزد الحالة فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلا تفاقما. لذلك نعتقد أن من المهم أن يجتمع المجلس لمناقشة المسائل المتعلقة بذلك.

وأثار زميلي الممثل الصيني مسألة الشراكة بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. إن الشراكة بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة لم تنخرط في أي نوع من الأنشطة التي تتعارض مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهو يعلم ذلك. فقد أثيرت تلك المسألة من قبل، وتناولناها بوضوح تام.

وأتفق مع زميلنا الممثل الصيني على أنه ينبغي للمجلس أن يقدم رسالة وموقفاً موحداً بشأن مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد كانت المشكلة، على الأقل على مدى العامين الماضيين، أن روسيا والصين منعتا المجلس من إصدار أي نوع من الوثائق بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي الواقع، حاولنا عدة مرات نشر العناصر الوقائعية الأساسية فقط للصحافة، ولم توافق الصين وروسيا على القيام بذلك.

وفيما يتعلق بالمناورات العسكرية التي تجريها الولايات المتحدة مع حليفتيها فإن تلك المناورات، كما قلنا مراراً، ذات طبيعة دفاعية. وهي شفافة وطويلة الأمد ولا تشكل تهديدًا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومرة أخرى، عرضنا مراراً وتكراراً إجراء محادثات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ورُفِضَت تلك العروض.

وأود أن أقول أيضاً لأصدقائنا الروس والصينيين أنه مع مسار برامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا يمكنهم أن يتوقعوا من الولايات المتحدة أن تقف مكتوفة الأيدي وتسمح لذلك النوع من التهديد المتزايد لأمننا أن يمر من دون رد، لذلك سنواصل اتخاذ التدابير اللازمة لحماية أمننا وأمن حلفائنا.

لقد أثيرت مسألة الجزاءات. إننا نؤمن بإجراء محادثات غير مشروطة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولكننا لن نكافئها على عودتها إلى طاولة المفاوضات بإعطائها شيئاً. فأي نوع من الرسائل قد يبعث ذلك إلى ناشري الأسلحة النووية المحتملين في المستقبل؟

ونقطتي الأخيرة من الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9769)– وهذه مسألة أثارتها صباح هذا اليوم ممثلة الاتحاد الروسي – هي مسألة قوات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في روسيا. سألت الممثلة الروسية عما إذا كانت هناك قوات لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في روسيا أم لا. ولم أتلق أي رد على الإطلاق. وأطرح السؤال مرة أخرى اليوم فقط لأن المسألة أثارتها ممثلة الاتحاد الروسي: هل هناك قوات لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في روسيا؟

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): ظلت المسألة الكورية مسألة متطاولة الأمد لسنوات. وجوهر المسألة هو النزاع بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومفتاح حل المشكلة بيد الولايات المتحدة. وفي الواقع، ما حدث على مر السنين أعطانا سبباً

كافياً للتساؤل عما إذا كانت الولايات المتحدة تريد حقاً تخفيف حدة الحالة في شبه الجزيرة أم لا، أو بالأحرى ما إذا كانت تنوي استخدام شبه الجزيرة ذريعة لتحقيق أهدافها الجيوسياسية الكبرى.

فإذا كانت الولايات المتحدة ترغب بصدق في كسر الجمود الحالي، ينبغي لها أن تعرف ما يجب فعله. فيتعين عليها أن تتخلى عن ممارساتها الخاطئة المتمثلة في سياسات التكتل وإثارة المواجهات بين التكتلات وإجراء المناورات العسكرية حسب الرغبة وممارسة الردع والضغط باستمرار. وبتلك الطريقة فقط يمكن تهدئة الحالة في شبه الجزيرة وتهيئة الظروف لحل الأزمة سلمياً من خلال الحوار.

أما بالنسبة لصوت المجلس، فقد أعلنت الصين موقفنا عدة مرات. يجب أن يكون نهج المجلس تجاه مسألة شبه الجزيرة هو تخفيف التوترات والنزاع بدلاً من مفاقمتها. إن الدعوة إلى ممارسة الضغوط أو فرض الجزاءات وحدها لا تساعد في تهدئة الحالة ولن تؤدي إلا إلى تصعيدها بل وربما خروجها عن السيطرة. لذلك نحن نعارض هذا النهج.

أما فيما يتعلق بمسألة الشراكة بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، فقد أوضحت الصين في مناسبات عديدة موقفها – وهو موقف لا شك أن العديد من الدول الأعضاء تؤيده – متمثل في أن الاتفاق بين الدول الثلاث يتعارض مع مقاصد ومبادئ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وسيشكل سابقة بالغة الخطورة. إننا ندعو مرة أخرى الدول الثلاث المعنية – الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا – إلى التصرف بحصافة والسعي لتجنب مفاقمة التوترات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتقويض الجهود العالمية لعدم الانتشار النووي.

أخيراً، ألاحظ أن السفير وود لم يرد على سؤالي حول نصب الولايات المتحدة لمنظومة قذائف أرضية في الفلبين. وأود أن أؤكد مرة أخرى أن القذائف الأرضية هي أسلحة هجومية يمكن، بمجرد نشرها، أن تترتب عليها بسهولة تقديرات استراتيجية خاطئة، مما يزيد بشكل كبير من شعور بلدان المنطقة بانعدام الأمن ويزيد من خطر حدوث سباق تسلح إقليمي ونشوب نزاع عسكري، وبالتالي فإنه في نهاية المطاف يعرض للخطر المصالح الأمنية الجماعية للبلدان، بما في ذلك مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ونأمل أن تستجيب الولايات المتحدة لأصوات بلدان المنطقة وتصحح نهجها وتتخلى تماماً عن خطتها لنصب منظومة قذائف أرضية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ونأمل أيضًا أن تضطلع الولايات المتحدة وحلفاؤها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بدور بنّاء في هذا الصدد.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلبت ممثلة الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): أود أن أرد بإيجاز على الملاحظات التي أدلى بها ممثل الولايات المتحدة وأحثه على الاستماع بانتباه إلى بياناتنا في مجلس الأمن.

لقد قدمنا اليوم تقييمنا للحالة في شبه الجزيرة الكورية، وحددنا وجهة نظرنا بشأن جلسة اليوم، وأجبنا أيضاً على الأسئلة المتعلقة بالتعاون بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد أعربنا عن شواغلنا بشأن الحالة في شبه الجزيرة الكورية، وأشرنا إلى أن الولايات المتحدة وحلفاءها هم المصدر الرئيسي لهذا التوتر ويتسببون في تصعيد الحالة إلى درجة خطيرة.

ولكي أوضح دفوعنا لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، سأرسل بياننا إليه شخصيًا بمجرد ترجمته إلى اللغة الإنكليزية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

وأعطيه الكلمة الآن.

السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن آخذ الكلمة للرد على التعليقات التي أدلى بها وفد الولايات المتحدة.

إن جميع القرارات المتخذة حتى الآن في مجلس الأمن ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي قرارات لفقتها عمدا الولايات المتحدة تطبيقا لسياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية ولا تستند إلى أي أساس قانوني. هذه القرارات ببساطة نتاج سياسة عدائية. ولذلك فإننا لا نعترف بهذه القرارات ولا نقبلها. وأود أن أضيف أن جلسة اليوم غير قانونية أيضًا. إن جميع الأعمال العسكرية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك إطلاق القذيفة التسيارية العابرة للقارات، هي جزء من ممارسة حقوقها المشروعة وغير القابلة للتصرف كدولة ذات سيادة من أجل حماية سيادتها ومصالحها الوطنية من التهديد النووي للولايات المتحدة.

لقد وصل التهديد النووي الذي تشكله الولايات المتحدة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الآن إلى مستوى حرج بالفعل من حيث الحجم والخطورة. في الواقع، لقد دخل المشهد الأمني في شبه الجزيرة الكورية مرحلة متزايدة الخطورة نتيجة للمناورات العسكرية المشتركة المتهورة التي تقوم بها الولايات المتحدة وجمهورية كوريا، وتوسيع الكتلة العسكرية بقيادة الولايات المتحدة وتطورها إلى كتلة تعتمد على المجال النووي. وعلى وجه التحديد، شكلت الولايات المتحدة في العام الماضي المجموعة الاستشارية النووية التي تتمثل مهمتها في التخطيط المشترك لهجوم نووي ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتشغيله وتنفيذه. والدليل على ذلك ما حدث هذا العام، في تموز/يوليه من هذا العام، عندما وقعت الولايات المتحدة وجمهورية كوريا على برنامج نووي بعنوان "المبادئ التوجيهية للردع النووي والعمليات النووية في شبه الجزيرة الكورية". وعلاوة على ذلك، اعتمدت الولايات المتحدة واليابان وجمهورية كوريا بشكل مشترك مذكرة التعاون بشأن إطار التعاون الأمني الثلاثي.

وفي هذا العام وحده، أجرت الولايات المتحدة وجمهورية كوريا ما يصل إلى 13 مناورة عسكرية مشتركة واسعة النطاق ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحت أسماء رمزية مختلفة، مثل "درع الحرية أولتشي" و "صولجان الحرية" و "راية الحرية" و "سانغ يونغ" و "تدريبات القوة النارية للإبادة المشتركة". إنهم يحشدون جميع أنواع منظومات الأسلحة الهجومية المتطورة، بل إنهم قاموا بمحاكاة تدريبات على حرب نووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، تواصل الولايات المتحدة تحت ذريعة تعزيز التحالف، التوسع التدريجي في نهج التكتل السياسي العسكري باستخدام نظام نظام الشفرة التربيعي. إن التحركات المتهورة التي تقوم بها الولايات المتحدة تدفع الوضع الحالي في شبه الجزيرة الكورية إلى شفا الحرب. وبالنظر إلى أن مجلس الأمن هو الجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، فإنه ينبغي بالتالي أن ينظر في هذه المسألة أولاً.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): سأقتضب في كلماتي.

إنني أقدر أيما تقدير عرض ممثلة الاتحاد الروسي للحصول على نسخة من بيانها، ولكن هذا ليس ضرورياً حقاً. لقد سمعت البيان، كما فعل الآخرون في هذه القاعة، ولكن يبقى السؤال الوحيد الذي لم يتطرق إليه البيان وهو: هل هناك قوات لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الأرض في روسيا؟ لا يزال سؤالي مطروحا. آمل أن تجيب ممثلة الاتحاد الروسي على هذا السؤال البسيط.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلبت ممثلة الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نحن في هذه القاعة لسنا في محكمة، لذلك لا أعتزم الرد على الأسئلة التي طرحتها الولايات المتحدة في شكل استجواب.

رُفعت الجلسة الساعة 11/50.